**بيان سياسة إدارة الأصول**

**الغاية**

توفر <الجهة العامة> مجموعة واسعة من الخدمات التي تتطلب تشغيل الأصول المادية وصيانتها وتجديدها بشكل مسؤول. تشمل هذه الأصول: <وصف الأصول ووظائفها - على سبيل المثال المباني التي نعمل فيها؛ المركبات المستخدمة لخدمة متطلبات النقل لدينا؛ أنظمة التدفئة والتهوية والتكييف المستخدَمة لتلبية متطلبات التبريد لدينا؛ أحمال المحركات المستخدمة لتلبية متطلباتنا المائية؛ أصول المحولات وأجهزة التوليد المستخدمة لتلبية متطلبات الطاقة لدينا>.

تُعَّد إدارة الأصول جزءًا لا يتجزأ من تحقيق رؤيتنا <إدخال الرؤية>. تلتزم جميع إدارات <الجهة العامة> بتقديم قيمة من خلال الإدارة الفعّالة للأصول الحالية والجديدة الهدف هو <إدراج الهدف - على سبيل المثال زيادة القيمة إلى أقصى حد وتقديم الفوائد وتقليل المخاطر وتوفير مستويات مُرضية من الخدمة بطريقة مستدامة>.

تحدد هذه السياسة مبادئ إدارة الأصول التي سيتم تنفيذها في جميع مرافق <الجهة العامة>. يجب صياغة إستراتيجية إدارة الأصول حول هذه المبادئ بحيث يمكن لـ <للجهة العامة> تحقيق أهدافها.

**النطاق**

تمتلك شركة <الجهة العامة> وتدير مجموعة واسعة من أنواع الأصول لتقديم <خدمات محددة> لشعب المملكة العربية السعودية. تُضيف <الجهة العامة> كل عام أصولًا جديدة، وتُعيد تجديد الأصول الموجودة، وتُخرج الأصول القديمة من الخدمة. بالإضافة إلى ذلك، يجوز لـ <الجهة العامة> تشغيل وصيانة أصول أخرى غير مملوكة للجهة العامة، من أجل تقديم خدماتها.

تنطبق سياسة إدارة الأصول على الأصول الثابتة المملوكة للجهة العامة. في حال دعم تقديم الخدمة بأصول أخرى غير مملوكة للجهة العامة، ستعمل الجهة العامة بشكل تعاوني مع مالكي الأصول الآخرين.

تدرك <الجهة العامة> أهمية البيئة التي تعمل فيها، ولا سيّما تأثيرها على استخدام الأراضي (أي الأرض وقنوات الصرف والوديان والسدود وخزانات المياه الجوفية والخطوط الساحلية والشواطئ والمواقع ذات الأهمية التاريخية والثقافية) وجودة الهواء. يجب على الجهة العامة الوفاء بالتزاماتها لتقليل تأثيرها على البيئة.

**المبادئ**

تقديم خدمة ممتازة للعملاء

الغرض من أصول <الجهة العامة> هو دعم تقديم الخدمات التي تعكس توقعات أطراف المصلحة، مع تحقيق موازنة المخاطر والقدرة على تحمل التكاليف.

تلتزم <الجهة العامة> بما يلي:

* مستويات خدمة محددة بوضوح تُوازن بين: المتطلبات التنظيمية والمخاطر وتوقعات أطراف المصلحة والقدرة على تحمل التكاليف والموارد المتاحة للوصول إلى التوازن الأمثل. سيتم ذلك عن طريق نظام إدارة الأصول مع إطار عمل صنع القرار المستند إلى البيانات والقائم على المخاطر لتحديد تأثير توفر الأصول على تقديم الخدمة
* إدارة الأصول بشكل مناسب وكفء وفعال، من أجل تقديم مستويات الخدمة المحددة
* المراقبة المستمرة والمراجعة الدورية لمستويات الخدمة
* ضمان الشفافية والمساءلة في جميع أنحاء المؤسسة
* التواصل بانتظام مع أطراف المصلحة لتبادل المعلومات بشأن: أداء الخدمة والمستويات المقصودة والمتوقعة من الخدمة
* اختبار الامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية والتشريعية والقانونية ذات الصلة من خلال برنامج تدقيق داخلي قوي
* بذل العناية الواجبة المناسبة فيما يتعلق بالحاجة إلى أصول جديدة عن طريق تحليل الجدوى ممّا يؤدي إلى حالة عمل قوية

القدرة على التكيف والاستدامة على المدى الطويل

يجب أن تكون خدمات <الجهة العامة> وبنيتها التحتية مستدامة اجتماعيًا واقتصاديًا وبيئيًا على المدى الطويل.

تلتزم <الجهة العامة> بما يلي:

* ترسيخ الوعي بتغير المناخ واتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف من المخاطر المرتبطة به
* التنبؤ بمتطلبات الطلب الحالية والمستقبلية على خدمات <الجهة العامة> والبنية التحتية مع مراعاة العوامل المؤثرة مثل: تغيير التركيبة السكانية للمجتمع، والإصلاحات الاجتماعية والثقافية، والتوقعات فيما يتعلق بتقديم الخدمات، فضلاً عن التعديلات المحتملة للمتطلبات التشريعية

تعزيز التعاون

تتطلب <الجهة العامة> بيئة عمل تعاونية للموظفين وأطراف المصلحة؛ خالية من السلوك المنعزل والبيروقراطية.

تلتزم <الجهة العامة> بما يلي:

* تعزيز عملية صنع القرار التعاوني لإدارة الأصول عبر الإدارات والتخصصات من خلال زيادة مستويات المساءلة في جميع أنحاء المنظمة
* التشجيع على مشاركة المعلومات من خلال إزالة قيود تكنولوجيا المعلومات المحددة
* البحث عن آراء الموظفين وأطراف المصلحة من خلال برنامج استبيان حيث يجب اتخاذ الإجراءات بناءً على نتائج الاستبيان
* اتخاذ القرارات التي تراعي الطبيعة المترابطة للأصول والإدارات والمستخدمين والبيئات والوظائف

المسؤوليات المالية واتخاذ القرار المبني على الأدلة

ستحقق <الجهة العامة> أفضل استخدام للمال العام.

تلتزم <الجهة العامة> بما يلي:

* وضع خطط مناسبة والحفاظ عليها فيما يخص: تجديد الأصول وشراء أصول جديدة أو تشييدها وإيقاف تشغيل الأصول التي انتهى استخدامها.
* إعداد التوقعات المالية القائمة على الأدلة لاحتياجات الاستثمار
* تطبيق وتنفيذ تحليل دقيق للاحتياجات المتوقعة لإنشاء تبرير سليم لمتطلبات النفقات الرأسمالية، بما في ذلك دراسة المخاطر وفوائد التكلفة المحددة
* تبرير الخطط الاستثمارية المقترحة
* معالجة تأثير النفقات الرأسمالية على ميزانية النفقات التشغيلية
* استكشاف التقنيات الحديثة وتوجهات الصناعة، بما في ذلك التقنيات المتجددة والبديلة
* تحليل خطط الاستثمار ومتطلبات التمويل المرتبطة بها، ووضع آليات لضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل

الابتكارات العملية والتحسين المستمر

ستتعرض <الجهة العامة> لضغوط متزايدة باستمرار لتقديم الخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية. لذلك يجب أن تصل <الجهة العامة> إلى مستوى من القدرة على تحسين قدرات القوى العاملة بحيث يكون التحسين المستمر جزءًا من الثقافة التنظيمية.

تلتزم <الجهة العامة> بما يلي:

* تضمين الابتكار والتحسين المستمر في نظام إدارة الأصول
* مراقبة ومراجعة دورية لفعالية نظام إدارة الأصول
* مراقبة الأداء وتقديم تقارير عنه بانتظام في ضوء أهداف إدارة الأصول الإستراتيجية، وإجراء التعديلات حسب الاقتضاء وعند الاقتضاء
* تقييم كفاءات إدارة الأصول المطلوبة لتنفيذ نظام إدارة الأصول لدعم العاملين بالموارد والتدريب المناسبين للنجاح
* مراجعة سياسة إدارة الأصول وإستراتيجية إدارة الأصول وإجراء التعديلات عند الاقتضاء

**المسؤوليات**

تُستخدَم إستراتيجية إدارة الأصول لتحقيق أهداف إدارة الأصول الإستراتيجية ويجب صياغتها بناءً على مبادئ سياسة إدارة الأصول.

وبالتالي، فإن <الجهة العامة> ستضع الأشخاص الملائمين في المناصب المناسبة لتنفيذ انتقال المؤسسة بحيث تكون متوافقة مع سياسة إدارة الأصول.

تلتزم <الجهة العامة> بما يلي:

* إنشاء قسم لإدارة الأصول يكون مسؤولاً عن صياغة الإجراءات والتوعية وتنفيذ نظام إدارة الأصول
* تعيين مدير إدارة الأصول لقيادة قسم إدارة الأصول، يكون ذي سلطة لتنفيذ إستراتيجية إدارة الأصول وتحديث سياسة إدارة الأصول ومراجعة أهداف إدارة الأصول الإستراتيجية
* تمكين مديري الإدارات من قيادة اعتماد نظام إدارة الأصول داخل إداراتهم
* زيادة مشاركة الموظفين وأطراف المصلحة في تطبيق أفضل الممارسات لإدارة الأصول إلى أقصى حد في جميع المرافق

التوقيع:

قيادة الجهة العامة:

التاريخ: